معهد الدوحة الدولي للأسرة
Doha International Family Institute
البحوث لدعم السياسات الأسرية
Research to advance family policies
Member of Qatar Foundation عضو في مؤسسة قطر

ما بعد العام 2014: منح الأسرة أهمية بالغة

السادة الأفاضل، أصحاب السعادة، وممثلي المجتمع المدني،

إنه لمن دواعي سروري أن أشارك في الاحتفال بالذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة، وأتحدث نيابة عن معهد الدوحة الدولي للأسرة، عضو مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع.

تأسس معهد الدوحة الدولي للأسرة عام 2006 تحت رعاية صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر، رئيس مجلس إدارة مؤسسة قطر، بهدف دعم تنفيذ إعلان الدوحة بشأن الأسرة من خلال البحوث والسياسات وأنشطة التوعية المجتمعية. وكان إعلان الدوحة بشأن الأسرة قد تبنته منظمات المجتمع المدني التي اجتمعت في دولة قطر بمناسبة الاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة.

ومن هنا يبرز الدور الحيوي للمعهد خلال المرحلة التمهيدية للاحتفال بالذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة. لقد نظم المعهد اجتماعات فرق الخبراء في الدوحة، وشارك في أنشطة منسق الأمم المتحدة بشأن الأسرة لدى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن تدعيم أنشطة منظمات المجتمع المدني.

جاءت استجابة منظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم للاحتفاء بهذه الذكرى السنوية مذهلة، حيث جرى تنظيم أيام لرفع مستوى الوعي إضافة إلى برامج أخرى على المستويين المحلي والإقليمي. وتمثل الإسهام الأكبر لمعهد الدوحة الدولي للأسرة في عقد مؤتمر دولي على مدار يومي السادس عشر والسابع عشر من أبريل في الدوحة، للاحتفال بهذه الذكرى السنوية، تحت رعاية صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر.

ويعدّ المؤتمر ملتقى غير حكومي ومنصة عالمية للمناقشات والمناظرات التي يقوم خلالها صانعو السياسات، والمنظمات غير الحكومية، والخبراء، والأكاديميون، والجهات المعنية بتبادل الرؤى والخبرات فيما يتعلق بمركزية الأسرة ودورها في مجال التنمية.

يُشار إلى أن موضوع المؤتمر "تمكين الأسر: طريق إلى التنمية" قد جرى اختياره استجابةً لقرارات الأمم المتحدة حول "الاحتفال بالذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة وما بعدها"، ما شجع منظمات المجتمع المدني والحكومات والجهات الإقليمية وتلك التابعة للأمم المتحدة وجهات أخرى، على العمل على تعزيز تمكين الأسرة والنهوض بها، وذلك من خلال السياسات والبرامج المناسبة التي تركز على الأسرة.

ويكمن الهدف الرئيسي للمؤتمر في إعادة تركيز انتباه العالم إلى الدليل الواضح الذي يربط بين تمكين الأسر وتحقيق الأهداف الإنمائية. وتطرق المؤتمر، من خلال إسهامات 69 خبيراً حول العالم، إلى كيفية دعم الأسر والارتقاء بها لكي تؤدي مهامها المتعددة.

تعدّ وثيقة "نداء الدوحة"، التي تشتمل على نتائج المؤتمر، بيانًا بالغ الأهمية جرى الاتفاق عليه من قبل معظم منظمات المجتمع المدني، حيث تناشد الحكومات للإقرار بأن الأسر تأتي في صميم التنمية المستدامة، بهدف تمكينها، وذلك عن طريق تنفيذ إجراءات معينة، بما في ذلك دمج المنظور الأسري في صناعة السياسات، وضمان أن الأسر تمثل جزءًا لا يتجزأ من خطة التنمية لما بعد عام 2015.

وإذ يتجاوز الأمر مجرد الاحتفالات بالذكرى السنوية، فإن معهد الدوحة الدولي للأسرة يؤكد على أن الأسرة تشكّل حجر الزاوية في بناء المجتمع، ومن ثم من الممكن أن يكون لكيان السياسات الأسرية الذي يتيح ترسيخ العلاقات الآمنة والمستقرة ويوفر بيئة خصبة لتنميتها،

آثار تحدث نقلة نوعية في تطور أي دولة برمتها، وبالتالي تعزيز قدرتها على المنافسة اقتصاديًا.

وعلى الجانب الآخر، يعد انهيار الأسرة أحد أسباب الفقر والفساد المجتمعي. ومن الممكن أن تعوض أنظمة الرفاه الخسارة المالية، إلى حد ما، ولكن يزيد حجم انهيار الأسرة والتقشف الاقتصادي من صعوبة تحقيق ذلك في الكثير من الدول.

ومن ثم، ينبغي تنفيذ السياسات والبرامج التي تعزز استقرار الأسرة دون التغاضي عن أعمال العنف والجرائم. وينطوي ذلك على الاعتراف بأن الالتزام بالزواج يوفر قدراً أكبر من الاستقرار.

وعلى الرغم من شيوع الدعم الخطابي للأسرة والسياسات ذات الصلة، فإن ثمة نزعة سائدة تجاه تفعيل السياسات التي تركز على الأفراد بدلًا من الأسرة بوصفها وحدة واحدة. تكمن الفكرة وراء ذلك (أي التركيز على الأفراد) في أن إضفاء صبغة "الأساسية الفردية" على مؤسسة الأسرة ينطوي على خطر التغاضي عن العلاقات الأسرية المختلة، بما في ذلك ممارسة العنف والانتهاك ضد المرأة والطفل أو غير ذلك من الممارسات المفضية إلى تردي أوضاعهم. ويصدق هذا الواقع على المستويات الوطنية، وكذلك ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة.

لا جدال في أن الفرد إذا لم يستطع تحقيق النمو والازدهار، فذلك يؤثر سلبًا على رفاهيته وقدرته على الإنتاج، وسوف يفشل في إطلاق القدرات واستغلال الطاقات الكامنة بداخله على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي يلقي بظلاله في نهاية المطاف على النمو الاجتماعي والاقتصادي للبلد. وفي الوقت ذاته، تعد السياسة المستندة إلى الاعتقاد بأن الأسرة لا تتوافق في الأصل مع تقدم حقوق الفرد ورفاهيته سياسة واهية تتجاهل الأدلة البحثية الجلية التي تثبت بكل وضوح أن نجاح الرجل والمرأة والأطفال يتناسب طرديًا مع استقرار المناخ الأسري.

يشير تقرير خريطة العالم للأسرة للعام 2014، الذي جرى عرضه خلال المؤتمر برعاية مشتركة من المعهد، إلى أن عدم استقرار الأسرة يرتبط بارتفاع نسبة وفيات الأطفال إلى معدل 20 في المائة على الأقل في أغلب دول العالم النامي.[1] وقد ألمح واضعو التقرير إلى أن البيانات "تشير إلى أن عدم استقرار الأسرة ينتقص من قدرة الوالدين على توفير الرعاية المستمرة الكافية التي تسهم على الأرجح في تعزيز صحة الأطفال.[2]"

وفي أعقاب هذا الاحتفال، يتعين على منظومة الأمم المتحدة على وجه التحديد تعزيز تمكين الأسر عن طريق دمج منهج يركز على الأسرة في إطار عملها، وأيضاً تطبيق منظور الأثر الأسري في تقييم البرامج، والتدخلات، وتوصيات السياسات الخاصة بها.

---

1 *World Family Map 2014, Mapping Family Change and Child Well-being Outcomes*, p. 60 (Union Instability and Death).

2 (Essay on Union Stability and Childhood Health).

أفاد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول متابعة الذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة في عام 2011 أنه "من الصعوبة بمكان تحقيق أغلب الأهداف الإنمائية للألفية، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالحد من الفقر، وتعليم الأطفال، ووفيات الأمهات ما لم تركز الاستراتيجيات الموضوعة لتحقيقها على الأسرة."[3]

ويمكن تقييم سبب عدم الوفاء ببعض الأهداف الإنمائية استناداً إلى هذه المعايير.

ومن الأهمية بمكان أن تضع الحكومات، في نقاشها بخصوص خطة التنمية لما بعد عام 2015، في اعتبارها أن الأسر تتمتع بأهمية كبرى، وتمكين الأسر يعود بالفائدة على الفرد والمجتمع والاقتصاد بشكل عام.

[3] A/66/62